المحاضرة04:الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون(المفهوم ،الأهمية)

الهدف: التعريف بالدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون من خلال ،بيان مفهومها ،وإظهار أهميتها)

تكتسي الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي الأكاديمي،لما لها من أهداف على المستوى النظري والتطبيقي ،ولما تؤديه من وظائف وادوار متقدمة في التقريب بين الشعوب ،وتقديم الحلول للإشكاليات المجتمعية المختلفة .

المطلب الأول:التعريف بالدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون

المقارنة بين الشريعة والقانون نوع من الدراسات المقارنة التي تدرس مباحثها ضمن فرع من فروع العلوم القانونية وهو القانون المقارن، وهذا في سياق المقارنة بين القوانين المختلفة قديمها وحديثها بهدف تطوير القوانين وتحسينها أو توحيد القوانين على المستوى العالمي، غير أن لهذه الدراسة خصوصية عن غيرها من أنواع الدراسات المقارنة بين القوانين، باعتبار خصوصية الشريعة الإسلامية باعتبارها نظاما وقانونا إلهيا، ومن ثمة وقع الاختلاف في المراد بطرف المقارنة الأول وهو الشريعة، هل المراد بها الفقه وأصوله أم النصوص الشرعية في حد ذاتها ؟

فإذا كانت مادة القانون الوضعي طرف المقارنة لا تثير إشكالا في تسميتها أو مضمونَا، فإن الأمر بالنسبة للشريعة يختلف؛ لأنه إذا كان المراد بها مقتضى النصوص الشرعية، فإن المقارنة لن تزيد عن بيان أوجه الاتفاق والاختلاف وأسباب ذلك، مع استهداف بيان أوجه امتياز الشريعة وكمالها دون أدنى جرأة على افتراض النقص أو القصور في أحكامها في مقابل أحكام ونصوص القانون عند الاختلاف، وبالتالي لا يمكن التزام الحياد والموضوعية؛ لأنه لا تصح مقارنة ما كان مصدره إلهيا سماويا وهو معصوم مع ما كان مصدره البشر غير المعصومين.

أما إذا كان المراد بها الفقه الإسلامي الذي يمثل اجتهادات فقهاء الشريعة في فهم وتفسير النصوص الشرعية، فإننا حينئذ نكون أمام اجتهاد بشري في مقابل اجتهاد بشري مثله، فتتضح الحقيقة أن المجال الذي فيه المقارنة هو الفقه الإسلامي أو أصوله وليس نصوص الشريعة، وبشكل أدق وأخص مجال المعاملات من الفقه الإسلامي؛ لأنَها تنظم علاقات الناس فيما بينهم،وتقابل فروع القانون بكل أنواعها، والفقه

الإسلامي جزء من الشريعة فقط.

المطلب الثاني :أهمية الدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون

لقد سيطرت القوانين الوضعية الغربية على المجتمعات الإسلامية نتيجة ظروف سياسية وتاريخية أهمها الاستعمار الذي طال أغلب البلدان العربية والإسلامية، مما جعل قوانينها تحل بديلا عن قوانين الشريعة الإسلامية، ولإعادة القانون إلى أداء دوره الطبيعي، لا بد من إعادة النظر في القوانين التي تحكم المجتمعات الإسلامية بمايتوافق وهويتها الإسلامية، لذلك تعتبر الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون أحد مفاتيح هذا التحدي من خلال أهميتها في عصرنا، والتي تبرز من خلال ما يلي:

أولا :تيسير فهم الشريعة للذين اقتصرت دراستهم على القانون، وتسهيل رجوعهم إلى كتب الشريعة بالإحالة عليها ليتمكنوا من فهمها، خاصة وأن كثيرا من أساتذة القانون في بلادنا اليوم غير مهتمين بفقه الشريعة الإسلامية ويجهلون كثيرا من أحكامها ومصادرها ونظرياتها، وبالتالي تلعب الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون بإبطال العقيدة الرائجة بين رجال القانون أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تصلح للتطبيق اليوم ولا تبلغ مستوى القوانين الغربية.

ثانيا :إيجاد جسر للتعاون بين رجال الشريعة ورجال القانون في بلادنا من أجل تطوير القوانين الوطنية وترقيتها والارتقاء بها إلى مستوى الكمال من خلال ربطها بالشريعة الكاملة، كما أنالدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون تعد مجالا مشتركا بين الطرفين، وفضاء للحوار المتبادل والنقاش العلمي الرصين.

ثالثا :تساعد الدراسات المقارنة للموضوعات التشريعية على تطوير الاجتهاد الفقهي في القضايا المعاصرة، ليواكب التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتأهيله وتفعيله لحل الأزمات التي تعيشها أمتنا العربية والإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.